

تكوين المورد البشري كآلية لتحقيق البعد الأمني لقطاع النقل

The formation of the Human Resource as a Mechanism to Achieve the Security Dimension of the Transport Sector.

ط.د: بوداود محمد¹ - جامعة أوبوكر بلقايد تلمسان - boudaoud.mohammed@univ-tlemcen.dz

ط.د: بلعباس فاروق² - جامعة أوبوكر بلقايد تلمسان - farouk.belabbes@univ-tlemcen.dz

تاريخ الإرسال: 2023/04/12 تاريخ القبول: 2024/01/10 تاريخ النشر: 2024/03/28

ملخص: تهدف هذه الورقة إلى البحث في العلاقة الموجودة بين قطاع النقل وبين باقي القطاعات التي تمثل مفاصل الدولة المختلفة، وذلك من خلال إبراز دور تكوين وتنمية المورد البشري في تطوير هذا القطاع الحيوي والحساس خاصة في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية.

كما تسعى هذه الورقة أيضا إلى إبراز البعد الأمني لقطاع النقل في جوانبه المختلفة؛ وذلك من خلال بيان دور هذا القطاع في تعزيز شعب الأمن المختلفة: الأمن الاجتماعي، الغذائي، الصحي، الاقتصادي، والسياسي، وذلك بغرض تأمين الرفاهية -مفهومها الواسع- لجميع السكان من المواطنين والمقيمين.

الكلمات المفتاحية: تكوين المورد البشري، قطاع النقل، البعد الأمني لقطاع النقل، أمنة نشاط النقل.

Abstract :

This paper aims to conduct research on the relationship between the transport sector and other divisions that represent different joints of the state, by shedding light on the role of human sources' configuration and growth in the development of this viral and sensitive sector, particularly in the social and economic system.

The heart of this paper is to highlight as well the security dimension of the transport sector in its various aspects, by explaining the sector's role in strengthening the various security divisions: social, nutritional, health, economic, and political...for the sake of ensuring the well-being _in a broad sense_ for every citizen and resident.

Key Words:

The formation of the Human Source, Transport Sector, the Security Dimension of the Transport Sector, securitization of Transport Activity.

المؤلف المرسل: بوداود محمد¹, boudaoud.mohammed@univ-tlemcen.dz

قال الله تعالى: { وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۝ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ } (سورة النحل، الآية 8). فالإنسان بفكره وعقله ومعرفته ساهم في تطوير وسائل النقل عبر التاريخ تلبية لحاجياته واستعمالاته المختلفة لما لوسائل النقل من أهمية في الحياة.

ويعدّ قطاع النقل همزة وصل بين جميع القطاعات الاقتصادية، الاستثمارية، الخدمائية، الاجتماعية، الحكومية، العسكرية وغيرها؛ فهو العمود الفقري لكل نشاطات الانسان في الجوانب المختلفة من الحياة البشرية. وأصبح لنشاط النقل بأنواعه المختلفة وفروعه المتعددة ارتباط وثيق بالمفاهيم المعاصرة المنضوية تحت مفهوم الإنسانية بقيمها المختلفة: كحقوق الانسان، التنمية، الأمن الإنساني، الغذائي، الصحي، الأمن الاجتماعي والمجتمعي وغير ذلك من المجالات المرتبطة بالإنسان ونشاطاته في الحياة.

ومن جانب آخر، فكما يهتمّ قطاع النقل باقتناء المركبات والوسائل والتجهيزات ذات التقنيات المتطورة، وتوفير كل الظروف المادية والمالية للمؤسسة، وحب عليه أيضا الاعتناء والاستثمار في المورد البشري الكفاء الذي يسهر على استعمال تلك الوسائل، ويجرس على صيانتها وبقائها، ويحرص على ديمومة وظيفيتها، كما يضمن المورد البشري الكفاء التسيير الجيد للمؤسسة.

فبناء على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية: " إلى أي مدى يرتكز تعزيز البعد الأمني لقطاع النقل بتكوين وتنمية المورد البشري؟"

وكإجابة أولية على الإشكالية نضع فرضيتين جزئيتين؛

- تكوين المورد البشري يساعد على تطوير خدمات قطاع النقل وتحسين مردوده.
 - جودة خدمات قطاع النقل تنعكس إيجابا على تحقيق بعده الأمني بمجالاته المختلفة.
- ولمعالجة هذا الموضوع، تمّ تقسيم البحث إلى محورين رئيسيين؛ يختصّ الأول بدور تكوين وتنمية المورد البشري في تحسين أداء ومردود قطاع النقل، من خلال إبراز أهمية وأهداف تكوين وتدريب المورد البشري وانعكاساتها على قطاع النقل، بينما ينصرف المحور الثاني إلى البعد الأمني لقطاع النقل، وذلك بدراسة جودة خدمات النقل وانعكاساتها على الأمن الاجتماعي، المجتمعي، الغذائي، الصحي، والسياسي؛

2. دور تكوين المورد البشري في تحسين أداء ومردود قطاع النقل.

تكوين المورد البشري كآلية لتحقيق البعد الأمني لقطاع النقل

1.2. تكوين وتنمية المورد البشري في قطاع النقل:

1.1.2 مفهوم التكوين:

تكتسي عملية تكوين وتدريب العنصر البشري في قطاع النقل أهمية بالغة، فهي عامل لتحسين أداء وقدرات الأفراد، لذلك عمدت الدولة الى الاستثمار في المورد البشري كآلية لتحقيق التنمية وخدمة أفضل للمواطنين على مستوى خدمات النقل. فوضع استراتيجية للتكوين تعتبر أحد أنجع طرق هذا الاستثمار، وستتطرق في هذا الجزء الى مفهوم التكوين والتدريب وأهميته .

1.1.1.2 التكوين:

التكوين هو تلك الجهود الهادفة إلى تزويد الموظف بالمعلومات والمعارف التي تكسبه مهارة في أداء العمل، أو تنمية وتطوير ما لديه من مهارات ومعارف وخبرات، مما يزيد من كفاءته في أداء عمله الحالي أو أعمال ذات مستوى أعلى في المستقبل، وهو كذلك "عملية منظمة ومستمرة، محورها الفرد في مجمله، تهدف إلى إحداث تغييرات محددة سلوكية وافية وذهنية لمقابلة احتياجات محددة حالياً أو مستقبلية، يتطلبها الفرد والعمل الذي يقوم به (بن يمينة، 2011، الصفحات 31-32).

ويعرف أيضا على أنه "اكتساب المعارف العلمية، فهو عملية تعلم سلسلة من السلوك المبرمج او مجموعة متتابعة من التصرفات المحددة مسبقا، ويهدف الى إجراء تغير دائم نسبيا في قدرات الفرد يساعده على أداء الوظيفة بطريقة أفضل (حاروش، 2016، صفحة 71).

2.1.1.2 التدريب:

يعرف التدريب على أنه "عملية مخططة ومستمرة، تهدف إلى تلبية الاحتياجات التدريبية الحالية والمستقبلية لدى الفرد، من خلال زيادة معارفه وتدعيم اتجاهاته وتحسين مهاراته، بما يساهم ذلك في تحسين أدائه في العمل (أبو نصر، 2009، صفحة 130).

3.1.1.2 التطوير:

"يهدف التطوير إلى تنمية المهارات المفاهيمية للموظفين، أي تنمية قدراتهم لتسهيل مساهمتهم في المنظمة على المدى الطويل، ويهتم التكوين أكثر بتسيير المسار الوظيفي للعمال (حاروش، 2016، صفحة 72).

بوداود محمد – بلعباس فاروق

يُستشفّ من خلال التعاريف السابقة أن التكوين هو عملية إصلاحية مخطّطة وهادفة إلى تطوير الكفاءات وتحسين نوعية الخدمات التي يقدّمها قطاع النقل بأنواعه وأنشطته المختلفة، من خلال تكوينهم وتدريبهم على اكتساب المعارف والخبرات المتعلقة بمهامهم وصلاحياتهم خاصة في مجال الأعمال اللوجستية.

2.1.2. أهمية تكوين وتدريب المورد البشري:

تكمن أهمية تكوين المورد البشري في:

✓ حاجة الموظفين الجدد إلى دورات تدريبية وتكوينية، لضمان اكتساب خبرات تساعدهم في أداء مهامهم.

✓ تعرض الوظائف نفسها للتغيّر، ورغبة الإدارة في تطوير كفاءة الموارد، من أجل القيام بعدة وظائف.

✓ التطور الحاصل على مستوى التكنولوجيا، وما يترتب عليه من إدخال التكنولوجيا في النشاط الإداري، الشيء الذي يتطلب تكييف الوظائف الحالية مع الوظائف الجديدة (خنافيف، 2020، صفحة 67).

✓ تحسين الاتصال بين المجموعات والأفراد .

✓ يعمم الإعلام في القوانين والنظم الحكومية، وفي السياسات الإدارية .

✓ يساعد على اتخاذ القرارات الحسنة، وحل المشاكل بفاعلية أكثر، ويشجع النمو الشخصي والثقة بالنفس (كسور، 2015، صفحة 188).

3.1.2. أهداف عملية تكوين وتدريب المورد البشري:

تتجلّى الأهداف التكوينية في النتائج التي ترغب المنظمة أو الإدارة في الوصول إليها، حيث يتمّ تصميمها وإقرارها مقدّماً، وترتبط هذه الأهداف بالحاجات التكوينية التي يتم تقييمها وتحديدتها .

يمكن تقسيم أهداف التكوين إلى ثلاثة مجموعات:

1.3.1.2. أهداف عادية: وذلك بغرض المحافظة على معدلات الكفاءة وتحسين مستويات الأداء عن طريق تزويد المتكوّن بالمعارف والمهارات والقدرات والضرورية.

2.3.1.2. أهداف حلّ المشاكل: وتتضمّن العمل على حلّ المشاكل عن طريق تزويد المتكوّن بالمعارف والقدرات والاتجاهات، التي تساعده على حلّ هذه المشاكل.

تكوين المورد البشري كآلية لتحقيق البعد الأمني لقطاع النقل

3.3.1.2. أهداف إبداعية: تسعى لإحداث تغيير في النمط التقليدي للأداء، ويراعي عند وضع الأهداف التكوينية، أن تكون هذه الأهداف عملية، أي ممكن الوصول إليها، كما يراعى أيضا أن تكون قابلة للتقويم، وأن تنسجم مع سياسات المؤسسة ونابعة منها (ساسبي، 2011، صفحة 52).

2.2. استراتيجية تطوير الموارد البشرية في قطاع النقل:

يعتبر قطاع النقل أحد أهم قطاعات التنمية الشاملة، ويأتي على رأس القطاعات التي تدعم الهيكل الاقتصادي، ويعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد القومي، حيث يمثل قطاع النقل بأشطته المختلفة دعامة أساسية من دعائم التقدم، ولا يمكن تصوّر تحقّق النمو المتوازن بين القطاعات المختلفة لأي بلد من البلدان دون تأمين احتياجات تلك القطاعات من النقل، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إعداد تخطيط جيّد لقطاع النقل يرتبط ارتباطا وثيقا بخطة القطاعات الاقتصادية الأخرى (قديد، 2019)، ولا تتحقق هذه الغاية إلا من خلال التوفر على موارد بشرية ذات كفاءة عالية ومميّزة في الأداء، لذلك أصبح لزاما على الإدارة المسؤولة إلى تبني استراتيجية واضحة للتأهيل والتكوين المستمر لموظفي وأعاون ومسيري قطاع النقل بمختلف أنواعه: البري، البحري، والجوي بطريقة تضمن مواكبة ومواجهة التحديات المستمرة على الصعيد العالمي.

1.2.2. برامج تنمية العنصر البشري في قطاع النقل:

يكتسي المورد البشري في قطاع النقل أهمية بالغة؛ فهو يمثل العامل الأساسي في حركيتها ونشاطها ومن ثمّ فإن إدارة مؤسسات قطاع النقل ملزمة بالاستثمار فيها وتطويرها وتكوينها وتحديد مكانتها في محيطها الذي يميّز بالمنافسة الشديدة، وذلك بهدف ضمان مواكبة التطوّر التكنولوجي الحاصل في قطاع النقل، وضرورة التكيّف مع نظم النقل الذكية، وتأمين وسائل النقل المختلفة، بالإضافة إلى تشييب التركيبة البشرية في الجوانب التقنية والتسيير وفي الخدمات اللوجستية. ومن البرامج التي تهدف إلى الرفع من قدرات منتسبي قطاع النقل نجد:

1.1.2.2. التكوين على التعامل مع التنوّع:

فبالنظر إلى تنوع مزيج القوى العاملة، لجأت بعض المنظّمات إلى تقديم بعض البرامج التي تساعد الأفراد على تنمية مهارات التعامل مع التنوّع الثقافي، وتقديم هذه البرامج بصفة خاصة إلى المشرفين،

بوداود محمد – بلعباس فاروق

فتدريب التنوع يخلق حساسية أفضل للمشاكل والقضايا المتعلقة بالتنوعيات المختلفة من العاملين. كما أنه يخلق حساسية أفضل للمشرفين وغير المشرفين، تجاه الثقافات المختلفة، ويؤدي هذا النوع من التدريب إلى زيادة التجانس في علاقات العمل بين الأفراد، لذلك فإن تقديم برامج التدريب يجب أن يعتمد على أخذ التنوع في الاعتبار، حتى يمكن تخفيض المشاكل المترتبة على تنوع مزيج القوى العاملة إلى أدنى حد ممكن (بزايد، 2010، الصفحات 128-129).

فعلى سبيل المثال لا الحصر، يساعد تأهيل العنصر البشري في قطاع النقل الجوي كمضيفي الطيران على التعامل مع المزيج الثقافي للعملاء والزبائن.

يساعد هذا النوع من التدريب وتنمية الموارد البشرية بصفة عامة على:

❖ تحسين مهارات العلاقات المتداخلة وتحسين المهارات الفنية.

❖ فهم الاختلافات الثقافية وتقدير مدى أهمية تأثيرها.

❖ تخفيض الضغوط والتوتر.

❖ تعليم الفرد الجديد قيم وأخلاقيات العمل.

2.1.2.2. التكوين على خدمة المستهلك أو العميل:

أصبح إرضاء العملاء وإشباع حاجاتهم، هو المحور الأساسي للمنظمات وعلى رأسها شركات النقل بشقيّه: نقل المسافرين والبضائع، وذلك من خلال تقديم الخدمات المتميزة، ولهذا تلجأ المنظمات إلى تقديم برامج تدريب لتنمية مهارات العاملين، وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للعميل، وتمثل هذه النوعية من برامج تنمية الموارد البشرية أهمية خاصة بالنسبة للمنظمات حيث يكون هناك تفاعل مباشر بين الأفراد والعملاء في قطاع النقل الجوي والبحري والبري، ومن خلال محتوى هذه البرامج يمكن للفرد المتدرب أن يعرف بعض المعلومات عن المنظمة التي يعمل بها وما تقدمه من خدمات، وما تتوقعه فيما يتعلق بالخدمة المقدمة للعميل، ومن ثمّ يستطيع الفرد تعلم أخلاقيات العمل بهذه المنظمة، فتتحسن أخلاقه وتعامله وسلوكه عند الاحتكاك بالعملاء والزبائن، وهو ما يعرف بفن التعامل مع الزبون الذي أصبح ضرورة حتمية لشركات النقل بهدف تقديم أحسن خدمة.

3.1.2.2. التكوين على العمل الجماعي واكتساب صلاحيات اتخاذ القرارات.

لا يتحقق العمل الجماعي من فراغ، ولكن لابد من تنمية مهارات الأفراد كي يصبحوا أعضاء فعالين في فريق العمل. ويمكن إعطاء مثال بهذا الخصوص لشركة تويوتا (TOYOTA) لصناعة السيارات

تكوين المورد البشري كالية لتحقيق البعد الأمني لقطاع النقل

التي خصّصت عدة ساعات تدريبية لتنمية قدرات الأفراد الجدد على اكتساب مهارات في الإنصات للآخرين، وذلك من خلال تقديم تدريبات قصيرة تحتوي على أمثلة لفريق عمل يعمل ويتفاعل أعضاؤه بصورة جيّدة، وأخرى لفريق عمل يعمل ويتفاعل بصورة سيئة، وذلك بهدف إكساب الأفراد اتجاهات معيّنة حيال فريق العمل الفعال. وبصفة عامة، يمكن للمرء أن يكتسب بعض المهارات من خلال هذه النوعية من التدريب، ومن هذه المهارات: التعاون، روح الفريق، الثقة في النفس، وكيفية إزالة العوائق المالية لتسهيل تحقيق الأعمال التي تتطلب الاعتمادية (بزايد، 2010، صفحة 129).

4.1.2.2. التكوين في الأنشطة اللوجستية:

إن تكامل واندماج قطاع النقل والتجارة الدولية لا يتحقّق إلا بقدر من التحكم في المجال اللوجستي، والذي يعمل على تحسين مستوى الخدمة وتطويرها، وزيادة الجودة وتقليل التكاليف، باعتبارها تحقّق وتضمن عناصر هامة مثل المرونة والسرعة والمصداقية، لذلك من الضروري تكوين العنصر البشري في مختلف الأنشطة اللوجستية للنقل، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

1.4.1.2.2. الأنشطة الرئيسية:

تختصّ الأنشطة الرئيسية بالتكوين والتدريب في مجالات التخزين ومعالجة طلبات العملاء، إحلال المخزون، تعقب ما بعد الشحن باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، اكتساب مهارات في النقل الدولي والتخليص الجمركي، والتكوين في مجال إدارة أساطيل النقل وهي أنشطة تتعلق بنقل البضائع.

2.4.1.2.2. الأنشطة المساعدة:

تشمل الأنشطة المساعدة عملية تكوين وتدريب الأعوان المتخصّصين في تأجير الحاويات والمركبات، تأهيل العناصر في مجال اصلاح وصيانة المركبات تدريب على تقنيات الحديثة في الامداد بالوقود من خلال توظيف تقنيات وتكنولوجيات حديثة، والتكوين في مجال التسيير والمكاتب الإدارية وهي أنشطة تعلق بصفة عامة بالإدارة والتشغيل والمناجنت.

3.4.1.2.2. أنشطة القيمة المضافة:

بوداود محمد – بلعباس فاروق

تتعلق أنشطة القيمة المضافة بتكوين الموارد البشرية في مجالات متعددة كإعادة التعبئة ولصق العلامات التجارية والرقابة على الجودة، تجميع واختبار المنتجات، الإصلاح والصيانة، وهي أنشطة ذات قيمة مضافة ذات عامل تجاري وقيادة التكلفة (بوشول، جرمون، و ريمي، 2019، صفحة 462).

ولعل أهم ما يميز إدارة هذه الأنشطة في الإطار اللوجستي هي ضرورة التنسيق والتكامل بين هذه الأنشطة، وذلك بهدف توفير المنتجات والخدمات للزبائن في الوقت والمكان المناسبين وبالحالة وبالشكل المرغوب فيه، وبما يؤدي إلى دعم المركز التنافسي للمؤسسة وزيادة أرباحها، ويتم تطوير الخدمات اللوجستية بالاعتماد على الطاقة البشرية والعمل على تكوينها وتدريبها بفاعلية وبصفة مستمرة من خلال:

❖ توفير نظم آمنة للشحن، ومتكاملة ومتعددة الوسائط، وذات كفاءة عالية ومستدامة بيئياً، فاليوم لم يعد يكفي إنشاء الطرق والموانئ والمطارات لتلبية احتياجات المستثمرين والمواطنين، بل يجب أن يتم تصميم الأنظمة اللوجستية وفق ما يشجع الابتكار ويدعم القدرة التنافسية التي تتطلب توفير موارد بشرية مؤهلة في مجال تصميم النظم اللوجستية.

❖ إنشاء مراكز لوجستية لتولي مهام الإمداد والتموين بصورة عصرية، مع ضرورة إشراك القطاع الخاص في إدارتها (دغموم و القبالي، 2022، الصفحات 233-234).

وهذا ما يفسر انتقال العمالة وزيادة رأس المال، بحيث يعتبر قطاع النقل أحد أهم القطاعات التي توفر الكثير من فرص العمل في المجتمع؛ ذلك أن العنصر البشري هو الأساس الذي تقوم عليه عملية النقل بما تتطلبه العملية من جهد بشري في إنجاح مهامها.

ويساهم النقل في زيادة معدلات التكوين الرأسمالي المادي والبشري حيث تعمل خدمات قطاع النقل على رفع معدلات النمو الاقتصادي؛ بحيث تؤدي عملية انتقال المعرفة التكنولوجية إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، والتي تعد بدورها من أهم محددات التنمية الاقتصادية (قرومي، 2015، صفحة 239) والتي لا تتحقق إلا بحرص الإدارة المسؤولة على تكثيف معدلات التكوين والتدريب والتأهيل المستمر لهذه العناصر البشرية.

1.2.2.2 دور السلطات المركزية في تكوين وتأهيل العنصر البشري في قطاع النقل:

إن عملية تكوين العنصر البشري على مستوى قطاع النقل بمختلف أنواعه، أصبح حتمية ضرورية تقع مسؤوليتها على عاتق السلطات المركزية، وعلى رأسها وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة النقل باعتبارها الوزارة الوصية ووزارة التجارة، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى تخصيص برامج تكوينية وتدريبية

تكوين المورد البشري كآلية لتحقيق البعد الأمني لقطاع النقل

لمواردها البشرية لتعريفهم بمهامهم وصلحياتهم وتحسين مستواهم، سعياً لأداء أفضل بالتنسيق والتعاون، والشراكة المؤسساتية والاتفاقيات الثنائية بين السلطة المركزية وبين مختلف أطر المؤسسات الرسمية الأخرى، لذلك دعمت الحكومة عملية تكوين وتأهيل موظفي وأعاون ومسيري قطاع النقل بترسانة من القوانين التنظيمية، وبرامج تدريبية خاصة في المجال التكنولوجي والقيادة الإدارية وفي المجال الخدماتي، وهذا من أجل ترقية أداء وخدمات قطاع النقل الذي أصبح يعيش في وسط اقتصادي يعتمد أساساً على التجهيز والبحث وتطوير تقنيات جديدة، والتي لا تتحقق إلا من خلال استثمار في المورد البشري من خلال آلية التكوين والتدريب المستمر المتمثلة فيما يلي:

1.2.2.2. التكوين القاعدي والتكوين التحضيري:

الاهتمام بتكوين الموظف يجب أن يكون منذ التحاقه بمنصبه، حتى يتم ترسيخ لديه لثقافة المرفق العام وثقافة الدولة، كما أنه يسمح له باكتساب معارف وخبرات تسمح له بالتأقلم السريع مع مهامه الجديدة والمحيط المهني.

2.2.2.2. تكوين الإطارات:

تهدف إلى إلى تكوين الموظفين في مناصب ووظائف عليا لدورها الهام في تنفيذ ونجاح الإصلاحات، إذ تقع على عاتقهم مهمة وضع حيز التنفيذ سياسة الدولة الهادفة إلى تحسين وترقية الخدمة العمومية، لاسيما في ظل التوجه الجديد الرامي إلى تنويع موارد الجماعات المحلية، وتعزيز الدور الاقتصادي للبعث بالتنمية المحلية، وعليه فتكوين هذه الإطارات يعدّ محورياً أساسياً ضمن استراتيجية تكوين القطاع.

3.2.2.2. الانفتاح على القطاعات المكوّنة (التعليم العالي والتكوين المهني):

يهدف هذا النوع من الانفتاح إلى الاستفادة من نتائج الخبرات والبحوث والدراسات التي تقوم بها هذه القطاعات، والتي من شأنها إثراء وتعزيز معارف وخبرات الموظفين والإطارات، وعلى هذا الأساس، تمّ التوقيع على عدة اتفاقيات مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التكوين والتعليم المهنيين ومؤسسات التكوين التابعة لقطاعات أخرى.

3.2. الاتفاقيات الدولية والشراكة المحلية لتكوين الموارد البشرية لفائدة قطاع النقل:

1.3.2. الانفتاح على التجارب الأجنبية:

بوداود محمد – بلعباس فاروق

تعرف أنماط التسيير في الآونة الأخيرة عدة تطورات على الصعيد الدولي، لا بد من مسايرتها والسهر على تبادل الخبرات مع الدول الرائدة في هذا المجال، لضمان تعزيز كفاءات ومعارف إطارات القطاع، وفي هذا الإطار تمّ التوقيع على عدة اتفاقيات مع عدة دول كدول الاتحاد الأوروبي (فرنسا، اسبانيا، هولندا) والصين وكندا (وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2021). فالتكوين في بعده الاستراتيجي هو بعد مهاري، هدفه تزويد المستخدمين مهارات العمل الجماعي من خلال التكوين والتدريب المستمر، خاصة مهارات التوافق وتسوية النزاعات والقيادة وبناء الثقة المتكاملة، التي تؤهلهم الى أداء وظائفهم بفعالية كبيرة (زغدي و دراجي، 2021، صفحة 605).

2.3.2. الاتفاقيات المحلية لتكوين الموارد البشرية في قطاع النقل البحري:

لمواجهة تحديات قطاع النقل خاصة النقل في المجال البحري الحالية والمستقبلية، قامت السلطات المحلية على خلق مبادرات وبرامج استراتيجية لتدريب وتطوير الموارد البشرية، وذلك للحد من تأثير هذه التحديات على النمو المتوقع ولضمان أمن وسلامة الحركة الجوية والبحرية والبرية المحلية، وتتركز معظم هذه المبادرات والبرامج على دعم القطاع بالمهنيين من العناصر البشرية المؤهلة لمعالجة سد النقص المتوقع في مهنيي النقل في المستقبل القريب، وضمان وجود عدد كاف من المتخصصين المؤهلين والمختصين في مجال النقل البحري لتشغيل وإدارة وصيانة نظام النقل البحري الدولي في المستقبل، حيث حدث بمقر المدرسة العليا للتجارة بالقلعة (تيازة) سنة 2017 التوقيع على ثلاثة اتفاقيات تخص التكوين المتخصص لما بعد التدرج لفائدة إدارة النقل البحري، بمشاركة وزارتي النقل والأشغال العمومية والتعليم العالي والبحث العلمي، وولاية تيازة، ويتعلق الأمر باتفاقيتين اثنتين أبرمت بين الشركة العامة للخدمات البحرية والمدرسة العليا للتجارة حول إدارة النقل البحري والخدمات اللوجستية والخبرة البحرية، كما تمّ أيضاً التوقيع على اتفاقية ثالثة بين المدرسة وكلية الحقوق بالجزائر العاصمة، حول القانون البحري بهدف تطوير مؤهلات ومعارف إطارات النقل البحري، مما سيساهم حتما في تطوير الاقتصاد الوطني.

وتندرج الاتفاقيات المبرمة في إطار تجسيد البرنامج الداعي لضرورة إرساء تعاون وعلاقة متينة بين المؤسسة الاقتصادية والجامعة لتأهيل الموارد البشرية وجعلها تتماشى مع التطورات الحاصلة في شتى المجالات، علما أن الجزائر تنفق سنويا مبالغ ضخمة بالعملة الصعبة في النقل البحري للبضائع، لذا يكتسي التكوين المتخصص واكتساب المهارات أهمية بالغة من شأنها تقليص الفاتورة الباهظة ووضع حدّ لهذا الإنفاق المستمر.

تكوين المورد البشري كآلية لتحقيق البعد الأمني لقطاع النقل

وكانت شركة الخدمات البحرية قد أبرمت أيضا اتفاقية توجت بتكوين متخصص لفائدة إيطارات قطاع النقل البحري، وهي تجربة تعدّ الأولى من نوعها وصفت بالناجحة لذلك تمّ تجديد اتفاقية إدارة النقل البحري والخدمات اللوجستية وتوسيعها مجال آخر متعلق بالخبرة البحرية، نظرا لحاجة قطاع النقل الماسة لمثل هذه التخصصات مما يستدعي تكثيف وتجسيد اتفاقيات تأهيل العنصر البشري من طرف القائمين على الجامعة وباقي المؤسسات العمومية... من أجل تكريس مبدأ افتتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز التقارب والاحتكاك أكثر لتقليص الهوة المسجلة بين المؤسسات الاقتصادية والجامعة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2017).

3.3.2. أهداف التكوين والتأهيل المتخصص في الاتفاقية:

1.3.3.2. الحد من تكاليف الخدمات اللوجستية من خلال تكوين إيطارات قطاع النقل:

إن تكاليف الخدمات اللوجيستية في مجال النقل البحري تقدر بـ 30 بالمائة من إجمالي المنتجات المصدرة، مما يستدعي وضع حدّ له من خلال ضمان تكوين متخصص لإيطارات القطاع، حيث أوضح الوزير في إطار اتفاقيات تكوين متخصص في ما بعد التدرج لفائدة إيطارات قطاع النقل البحري، أن الجزائر تنفق سنويًا مبالغ ضخمة بالعملة الصعبة للنقل البحري للبضائع فيما تكلف مبالغ الخدمات اللوجيستية نسبة 30 بالمائة من إجمالي المواد المصدرة في الوقت الذي لا تتعدى فيه النسبة 10 بالمائة في أوروبا. فعلى هذا الأساس، وجب على مسؤول قطاع النقل العمل على تطوير هذا المجال الحيوي والهام، ووضع حدّ لهذا الإنفاق المتواصل، وذلك من خلال ضمان تأهيل الموارد البشرية كشرط أول و أساسي، مبرزا حاجة النقل البحري الماسة أكثر من أي وقت مضى لتشجيع تطوير الطاقات والمهارات، على اعتبار أنّها مجالات حيوية للاقتصاد الوطني، وفي ذات السياق جدد الوزير عزم السلطات العمومية على دعم وتعزيز التعاون بين المؤسسة الاقتصادية و الجامعة بغية تنمية العنصر البشري مبرزا أنه أساس التنمية وتطور الوطن، وشدد الوزير على ضرورة أهمية مقياس الخدمات اللوجيستية الذي يدرّس بمركز التكوين في التسيير البحري و المرفئي التابع للشركة العامة للخدمات البحرية في تطوير القدرة التنافسية للمنتجات، سيما منها ميدان التصدير.

2.3.3.2. تكوين أزيد من 800 طالبا بمركز التسيير البحري والمرفئي:

بوداود محمد - بلعباس فاروق

كنتيجة سياسة تدعيم التكوين وتأهيل العنصر البشري كشف الوزير عن استفادة أكثر من 800 إطارا من تكوين متخصص يوفّره مركز التكوين للتسيير البحري والمرفئي في مختلف التخصصات أهمّها سندات النقل البحري وحساب التوقّف وشحن و استئجار السفن، وقد تمّ إنشاء مركز التكوين للتسيير البحري والمرفئي الواقع تحت وصاية الشركة العامة للخدمات البحرية لتلبية حاجيات المؤسسات التي تعمل في المجال، فيما أبرمت عدة اتفاقيات مع مؤسسات مختلفة بغرض تكوين عمّالها وموظفيها مثل شركات التأمين وشركة النقل البحري شمال والشركة الوطنية للنقل البحري للمحروقات، وكانت شركة الخدمات البحرية قد أبرمت السنة الماضية اتفاقية توجّحت بتكوين متخصص لفائدة إطارات قطاع النقل البحري في تجربة تعدّ الأولى من نوعها وصفت بالناجحة لذلك تمّ تجديد الاتفاقية لإدارة النقل البحري والخدمات اللوجيستكية وتوسيعها لمجال آخر متعلق بالخبرة البحرية (وكالة الأنباء الجزائرية، 2017).

فالملاحظ أن السلطات المحلية تدرك أهمية استثمار وتكوين الموارد البشرية في قطاع النقل إذ أولت اهتماما بالغا في تطوير أنشطة هذا القطاع، وقامت بتدليل المعوّقات التي تواجهه؛ لما يلعبه هذا القطاع من دور رئيسي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والذي لا يمكن تجاهله أو التغاضي عنه، لذلك أصبح من الضروري إعادة النظر في العنصر البشري من خلال تكوينه وتدريبه وتأهيله، فالنمو والازدهار اللذان يتحقّقان في هذا القطاع، يمتد تأثيرهما ليشمل جميع القطاعات الأخرى، الأمر الذي يعكس الارتباط القوي بين النمو الذي يحصل في قطاع النقل وبين نمو الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ويؤثر هذا كله في المساهمة الكبيرة التي يقدّمها هذا القطاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وفي زيادة العوائد المالية للدولة، ويعتبر قطاع النقل عاملا رئيسياً في ربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك، وفي تأمين انتقال الأفراد ونقل المواد الخام والبضائع من مناطق الاستثمار وإليها، كما يساهم القطاع في تشغيل الأيدي العاملة وتوفير فرص العمل سواء كان ذلك في مجال النقل ذاته أو في مجالات أخرى ترتبط به أو تتأثر بتطوره؛ هذا بالإضافة إلى أن تقدم وسائل النقل بأنواعها المختلفة يساهم مساهمة كبيرة في تزايد التبادل الثقافي بين الشعوب ويدعم بالتالي تطور الفكر البشري وازدهار العلوم وانتشار مكتسباتها لتعمّ جميع بلدان العالم. وهذا النمو المستهدف من قطاع النقل لا يتمّ إلا في إطار تطوير وتنمية قدرات موظفي وعمال ومسيري قطاع النقل من خلال عنصر التكوين المستمر وفقا للاستراتيجية واضحة المعالم. فنجاح وازدهار مجال النقل مرتبط بصحة وسلامة استراتيجية تكوين المورد البشري في هذا القطاع.

3. البعد الأمني لقطاع النقل

تكوين المورد البشري كالية لتحقيق البعد الأمني لقطاع النقل

بعد اتّساع مفهوم الأمن مع باري بوزان Barry Buzan، وظهور مفهوم الأمن المجتمعي، إلى جانب مجالات الأمن الأخرى كالأمن العسكري، السياسي، الاجتماعي، الصحي، الاقتصادي، الثقافي، والأمن الفكري وغيره؛ وجد الفرد نفسه شريكا أساسيا إلى جانب السلطة في حماية وتعزيز الأمن القومي لدولته، وترسّخت قناعة أمن الوطن من أمن المواطن، و"أمن الوطن هو إنجاز تراكمي قائم على سياسات راشدة، وعقيدة دينية [صحيحة وسليمة]، وثقافة الاعتزاز بأجهزة الدولة ومؤسساتها، وتضحيات شعب ينعم بالكرامة والحرية والعدالة؛ وكلّ ذلك يتبلور في ذهن الإنسان-حاكما أو محكوما-قبل أن يتجسّد على أرض الواقع في صيغة بناء قوى وطنية متنوعة [ومؤسسات اقتصادية] متكاملة داخل إطار الدولة" (بوداود و بن صايم، مشكلة الأمن الفكري في الجزائر، 2022، صفحة 652). ومنها قطاع النقل -موضوع هذا الملّقى- بشعبه المختلفة: بري رسمي وغير رسمي، بحري، أو جوي؛

يرتبط قطاع النقل بسلوك الانسان وبجياة الإنسان ارتباطا وثيقا؛ فكلّما كان أداء الفاعلين في هذا القطاع جيّدا كلما انعكس ذلك إيجابا على حياة الانسان نفسه، وعلى سلوكياته اليومية في مجتمعه، في وظيفته، في علاقاته، وفي كل تفاعلاته المختلفة.

فإلى جانب الجدوى الاقتصادية لقطاع النقل، تتجلّى أهمية هذا القطاع الحيوي في تعزيز الأمن القومي بمجالاته المختلفة؛

1.3. جودة خدمات النقل وانعكاساتها على الأمن الاجتماعي

يحتاج الانسان إلى صحة نفسية وتوازن أو توافق نفسي اجتماعي، ولا يتأتّى ذلك إلا في ظل تحقيق الأمن الاجتماعي الذي "هو توفير الحماية والاطمئنان والأمان لأفراد المجتمع من خطر قد يتحقق أو من المتوقع حدوثه بمعنى سد الحاجات الإنسانية التي يحتاجها الفرد ليحيا حياة مطمئنة سعيدة في المجتمع" (بلمهدي، 2020، صفحة 190).

يؤدّي قطاع النقل دورا كبيرا في تعزيز الأمن الاجتماعي والمتمثل في الاستقرار الذي يعرفه المجتمع من خلال توفير المواصلات وضمان تنقل العمال والموظفين والطلبة بواسطة النقل الحضري وشبه الحضري ونقل المسافرين لما بين الولايات سواء عبر المحطات البرية أو بالسكك الحديدية العصرية، أو بواسطة النقل الجوي والبحري الداخلي. "خاصة مع استقرار الانسان في الكثير من التجمعات السكنية البعيدة عن

بوداود محمد – بلعباس فاروق

أماكن العمل أو الترفيه أو السياحة أو بصفة عامة تلك المناطق التي يقضي الكثير من حاجياته فيها، من هنا بدأ التفكير في تسهيل عمليات النقل والتنقل من وإليها، وهو ما جعل من اللازم توفير وسائل نقل واتصال بينها من شأنها تسهيل نقل الأشخاص والبضائع التي يحتاجها" (حبيطة، 2014، صفحة 59). وعندما يطمئن مستعملي وسائل النقل إلى جودة الخدمات ودقة مواعيد الرحلات وانتظامها، يتحقق الأمن النفسي الاجتماعي داخل الأسرة والمجتمع، وفي أماكن العمل وباقي المرافق التي يرتادها المواطن، فيتجه لقضاء حاجياته أو لعمله مرتاح البال ولا ينشغل بمشكلة صعوبة التنقل التي تؤرق المواطن ويضيق لأجلها الساعات الطوال كي يلتحق بالوجهة التي يريد. إذن جودة خدمات النقل تساهم بشكل محسوس في تعزيز حالة النظام العام والسكينة العامة داخل المجتمع.

ومن جهة أخرى يساهم قطاع النقل في تقريب المسافات بين الشعوب، وانتشار تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة عبر العالم، حيث عرف قطاع النقل "تطورا سريعا وغير مسبوق لوسائل النقل ما سهل تنقل الأشخاص والبضائع عبر العالم وفي أوقات قياسية مقارنة بما سبق، فقربت أكثر فأكثر المدن والبلدان وحتى القارات، ليصبح العالم عبارة عن قرية تكاد تجرد كل شيء في كل مكان وفي نفس الوقت" (حبيطة، 2014، الصفحات 59-60).

1.1.3. أثر النقل المدرسي على الأمن النفسي والاجتماعي للتلميذ:

تتحلى أهمية النقل عموما والنقل المدرسي بالخصوص في دعم الأمن الاجتماعي المدرسي والذي يعدّ "العملية التي تكفل وجود بيئة مدرسية مستقرة ينعم فيها كل شاغلي المدرسة والمتفعلون منها بحدود يسوده الأمن والطمأنينة والسلام" (بلمهدي، 2020، صفحة 190)؛ والمدرسة هي إحدى المؤسسات المسؤولة على توفير ذلك، من خلال شعور التلميذ بالأمن في محيطه المدرسي بتفاعله الإيجابي مع أقرانه وزملائه وأساتذته وباقي أفراد الأسرة التربوية، فالطمأنينة الناتجة عن إشباع الحاجة إلى الأمن تفتح المجال للتعبير عن الذات وتطويرها، وكل ذلك ينعكس على جودة التحصيل العلمي والتربوي ومنه تأمين الثروة البشرية المستقبلية للدولة.

2.1.3. انعكاسات النقل الجامعي على الحياة الجامعية والمردود العلمي

وتزداد أهمية النقل في بعدها الاجتماعي أيضا إذا تعلق الأمر بضمان سيرورة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بمؤسساته المختلفة من خلال تأمين خدمات النقل الجامعي من وإلى كل المرافق ذات الصلة بيوميات الطالب والأستاذ وكل موظفي القطاع ومستخدميه.

تكوين المورد البشري كآلية لتحقيق البعد الأمني لقطاع النقل

ويرتبط السير الحسن لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بمدى جودة الخدمات التي يقدمها قطاع النقل عموماً والنقل الجامعي بصفة خاصة؛ فاحترام المواقيت وانتظام الرحلات وتتابعها يجعل أفراد الأسرة الجامعية مطمئنين نفسياً، ومرتاحين جسدياً، ومستعدين للتفاعل الإيجابي داخل البيئة العلمية التي تتطلب السكنينة والهدوء والتركيز لتسهيل مهمة الأستاذ والموظف عموماً، وبالتالي تتهيأ ظروف التحصيل الجيد للطلبة.

وتنعكس جودة خدمات النقل الجامعي على الأمن النفسي والاجتماعي لأعضاء الأسرة الجامعية بصفة عامة حيث "ما يتصف به المتوافق نفسياً واجتماعياً بشخصية متكاملة قادرة على التنسيق بين حاجاته وسلوكه الهادف وتفاعله مع بيئته، الذي يتحمل عناء الحاضر من أجل المستقبل متصفاً بتناسق سلوكه وعدم تناقضه ومنسجماً مع معايير مجتمعه دون التخلي عن استقلاليتته مع تمتعه بنمو سليم غير متطرّف في انفعالاته ومساهم في المجتمع" (حراوية، 2016، صفحة 78).

ويرجع سبب الاهتمام بشريحة الطلبة الجامعيين لكونهم عماد المستقبل، ولكون مؤسسات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تعدّ الحزّان الذي يمدّ الدولة بجميع مفاصلها بالإطارات الكفؤة التي تحتاجها في عملية البناء والتنمية.

2.3. النقل وعلاقته بالأمن الغذائي:

عرّف إعلان روما لعام 1996 لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) الأمن الغذائي على أنه "تمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبّي حاجاتهم التغذوية، وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة" (منظمة الفاو، 1996).

كما يرى الفكر الإسلامي "أن تحقيق الأمن الغذائي يكون بتوفير الغذاء إلى كافة أفراد المجتمع بمختلف فئاته وقدراته الشرائية، بحيث يحصل الفرد في المجتمع المسلم - ولو كان هذا الفرد فقيراً - على حاجته الأساسية من المواد الغذائية المتوافرة بسعر يناسب دخله" (الدغمي، 1993، صفحة 18).

بوداود محمد - بلعباس فاروق

ولا يمكن الكلام عن تأمين الغذاء الآمن وبالطريقة العادلة وفق مبدأ المساواة بين كل مواطني الدولة دون الارتكاز على قطاع النقل؛ فعملية تأمين الغذاء مركبة من سلسلة أنشطة متكاملة، متألّفة ومنسجمة تهدف كلها إلى تحقيق الأمن الغذائي ويؤدّي فيها النقل دورا محوريا من بدايتها إلى نهايتها؛ يتدخّل نشاط النقل من خلال مستخدميه الأكفاء بعد تلقّيهم تكويننا خاصا يتلائم مع هذا القطاع- منذ البداية في نقل العمال والموظفين من وإلى أماكن الصناعات الغذائية، المزارع الفلاحية والسمكية، وإلى المراعي وغيرها من المصانع ذات العلاقة، وذلك لضمان ديمومة الإنتاج الغذائي وعدم انقطاعه، والمحافظة على المناوبة (المداومة) للاستغلال الحسن لأوقات العمل، ومن جانب آخر يعد تأمين النقل للعمال عاملا مطمئنا لهم ويعود بالإيجاب على الإنتاج ويساهم أيضا في رفع الإنتاجية.

ثم يأتي دور نشاط نقل البضائع لينقل المنتوجات الغذائية سواء إلى الأسواق مباشرة كالمنتوجات الفلاحية من خضر وفواكه، أو إلى مصانع التحويل أو إلى مراكز الحفظ والتبريد لتخزينها بغرض استعمالها تدريجيا، أو "لتخزين السلع الزائدة عن الحاجة في أماكن مخصّصة، آمنة وتحت ظروف ملائمة، تساعد على استقرار وديمومة تموين السكان بالمواد الغذائية، وذلك من خلال اللّجوء إلى المخزون الاستراتيجي من الطعام لاستعماله عند الحاجة إليه في النوازل والحالات الطارئة" (بوداود و بن صايم، الأمن الغذائي ودوره في استقرار الدولة والمجتمع (مقاربة إسلامية)، 2022، صفحة 189).

وفي الأخير يأتي دور نشاط النقل والتوزيع والذي يستلزم أحيانا ضمان التبريد للمواد الغذائية في المركبة لتفادي فسادها، حيث يقوم بتوزيعها وفق الخارطة الوطنية المسطرة من طرف السلطات المعنية إن على المستوى المركزي أو المحلي لضمان التوزيع العادل وتأمين الغذاء الصحي لكافة المواطنين مهما كان انتشارهم الجغرافي. "فالتموين بالمواد الغذائية يجب أن يكون مضمونا من أماكن الإنتاج أو التخزين إلى المستهلك، ويستلزم ذلك توفير وسائل نقل وتوزيع البضائع المختلفة" (بوداود و بن صايم، الأمن الغذائي ودوره في استقرار الدولة والمجتمع (مقاربة إسلامية)، 2022، صفحة 189).

3.3. دور قطاع النقل في تعزيز الأمن الصحي:

"الأمن الصحي هو مجموع الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى الحفاظ على صحة الإنسان وحمايته ووقايته من المخاطر التي تهدده، وينظر لصحة الانسان ضمن بعدين: البعد الفردي ويشمل الجوانب الجسمانية، النفسية، العقلية، والروحية، وبعد الصحة العمومية الذي يعبر عن صحة الفرد ضمن الجماعة وصحة المجتمع، ورفع مستوى المناعة الجماعية" (بلخير، 2022، صفحة 157). وهو يعد

تكوين المورد البشري كآلية لتحقيق البعد الأمني لقطاع النقل

العمود الفقري للقوة البشرية في الدولة، فالمواطن المريض يكون عاجزا عن أداء واجباته الاجتماعية في أسرته ومجتمعه وفي وظيفته وعمله في أي قطاع كان، ومن جهة ثانية وفي غالب الأحيان يتحنّد آخرون معه للقيام بواجب المداواة والعلاج كالتزام أخلاقي أو نوع من التكافل الاجتماعي، وقد يفرطون هم أيضا في جزء من واجباتهم، ناهيك عن التكاليف المالية التي تتكبدها الخزينة العمومية من وراء عملية الاستشفاء التي تضمنها الدولة للمريض. فعلى هذا الأساس تهتمّ الدول والحكومات بتأمين تغطية صحية جيّدة للمواطنين والمقيمين تعزيزا لأمنها القومي، فتستخرّ كل امكانياتها المادية والبشرية لهذا الغرض ومنها قطاع النقل بوسائله المختلفة وأنشطته المتعددة.

يضمن قطاع النقل بنشاطاته المختلفة، وبنوعيه العمومي والخاص تنقل المواطنين من وإلى المؤسسات الاستشفائية سواء بغرض التداوي وإجراء الفحوصات والاستشفاء، أو لزيارة المرضى ولتقديم يد العون ومساعدتهم وتخفيف بعض الأعباء عنهم.

ويكون دور نشاط النقل محوريا في عمليات الإسعاف ونقل المرضى حيث تتوفر وحدات الحماية المدنية على سيارات إسعاف مجهزة خصيصا لنقل الجرحى إلى المؤسسات الاستشفائية، كما تعززت مصالح الحماية المدنية بطائرات مروحية مخصصة لإسعاف ونقل الجرحى والمرضى من الأماكن البعيدة عن المؤسسات الاستشفائية المتخصصة أو الإستعجالات الطبية.

ومن جهتها، تتوفر الهياكل الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوية على سيارات إسعاف مجهزة بغرض نقل المرضى من وإلى مختلف المصالح المتخصصة، بالإضافة إلى نقلهم بين المؤسسات الصحية. كما تنقل سيارات الإسعاف الطواقم الطبية المتنقلة بغرض التغطية الصحية للمواطنين البعيدين عن التجمّعات السكانية الحضرية وشبه الحضرية.

كما ساهم النقل الجوي العسكري في تعزيز الأمن الصحي في الجزائر، وذلك من خلال تأمين المستلزمات الطبية من الصين لمواجهة جائحة كورونا كوفيد 19. وهنا ننوّه بالتكوين الجيّد والكفاءة العالية لطواقم الطائرات العسكرية التي سخّرتها الدولة لإجلاء الرعايا الجزائريين من دول تقع على بعد مسافات بعيدة تتطلّب خبرة منهيّة كبيرة في مجال الطيران والنقل الجوي والإسعاف الجوي.

4.3. علاقة قطاع النقل بالأمن الاقتصادي:

بوداود محمد – بلعباس فاروق

يتمثل الأمن الاقتصادي في "التدابير والحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل، والمسكن، والملبس، والعلاج خاصة في ظروف الكوارث الطبيعية، أو الضائقة الاقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة" (مصنوعة و بركنو، 2020، صفحة 71)، وكل تلك التدابير تهدف إلى تأمين الدخل الفردي وتحسينه، وزيادة النمو الاقتصادي، كما تهدف أيضا إلى تحقيق الأمان الاقتصادي للأفراد والذي بالإضافة إلى الجوانب المادية له أيضا بعد نفسي للإنسان، أما الأمن الاقتصادي الوطني فيُعرّف على "أنه المحافظة على الظروف المواتية والمشجعة للزيادة النسبية لإنتاجية العمل ورأس المال، والتي تضمن للأفراد مستوى معيشة مرتفع وتأمين وضع اقتصادي عادل وآمن يشجع الاستثمار الداخلي والخارجي، والنمو الاقتصادي" (مصنوعة و بركنو، 2020، صفحة 71).

ويتوقّف الأمن الاقتصادي في جزء كبير منه على خدمات قطاع النقل الذي يساهم بقسط كبير في العملية الاقتصادية بدءاً من تأمين النقل للموظفين والمستخدمين، وضمان توريد المواد الأولية، وكل ما يدخل في عملية الإنتاج، ونقل المنتجات إلى وجهاتها المختلفة، وغيرها من النشاطات الاقتصادية التي تتطلب النقل أو التنقل. كما يعد قطاع النقل عموماً وشعبة نقل البضائع بصفة خاصة ركيزة أساسية للنشاط التجاري بأنواعه وفروعه المختلفة.

فهذا القطاع الحيوي والحساس "يعتبر من أهم القطاعات التي تولي لها الدول المتقدمة اهتماما خاصا، لما له من نتائج على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها، وهو يدعم العلاقات بين الشعوب ويقارب بينها ويزيد من تبادلها التجارية من جهة، ويؤثر على كل القطاعات الأخرى من جهة أخرى، ففي الصناعة يعمل على إمداد مراكز التصنيع بالمواد الأولية واليد العاملة في جانب الإنتاج، ويعمل على توزيع المنتجات إلى مختلف الأسواق التجارية في جانب التوزيع، ونفس الشيء في الفلاحة، وإلى غير ذلك من القطاعات" (حبيفة، 2014، صفحة 83).

5.3. دور قطاع النقل في تعزيز الأمن السياسي:

الأمن السياسي هو تحصيل حاصل لتحقيق مجالات الأمن الأخرى والتي سبق الحديث عنها في المحور الثاني المتعلق بالبعد الأمني لقطاع النقل؛ فالاستقرار السياسي هو حصيلة الاستقرار داخل النظام السياسي ومؤسساته من جهة، ومن جهة ثانية تأييدات مؤسسات المجتمع المدني لهذا النظام عبر التغذية الاسترجاعية، وذلك من خلال سلوك النظام السياسي الحريص على تلبية الطلبات الاجتماعية المختلفة؛ كتوفير مناصب عمل جديدة من خلال تطوير قطاع النقل وتنويعه، وبالتالي تحسين القدرة الشرائية،

تكوين المورد البشري كآلية لتحقيق البعد الأمني لقطاع النقل

بالإضافة إلى تأمين النقل المدرسي للقرى والأرياف ومناطق الظل، والنقل الجامعي ونقل المسافرين، وتوفير النقل للعمال، مما يعزز الأمن النفسي لدى السكان وأسرههم، ولدى كافة أفراد المجتمع عموماً. كما تصبّ الخدمات الصحية الجيّدة أيضاً في صالح النظام السياسي وبنال الرضى والتأييد، وذلك بفضل جودة خدمات النقل التي توفرها الدولة كالتكفل بالمرضى والمصابين، وجلب المستلزمات الطبية، وتنقل الفرق الطبية إلى المناطق المعزولة لتقديم الرعاية الصحية اللازمة للسكان. ومن جهته يساهم الأمن الغذائي في تعزيز الأمن السياسي؛ فكما تمّت الإشارة إليه سابقاً، لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي دون الاعتماد على خدمات قطاع النقل من الاستيراد إلى التخزين والتموين وانتهاءً بضمان التوزيع بصورة عادلة وفق البرامج المسطّرة من طرف السلطات المخوّلة بذلك. وأما الأمن الاقتصادي، فهو لصيق بالأمن السياسي، وبما أن قطاع النقل بفروعه المختلفة يعد شريان الاقتصاد، يمكن القول أن هذا القطاع الحيوي يلعب دوراً مهماً في تعزيز الأمن السياسي للدولة؛ فلا استقرار سياسي بدون اقتصاد قوي؛ فالاقتصاد الضعيف يكون ذريعة وحجة قوية للشركاء السياسيين للمطالبة بالتغيير المستمر للحكومات، كما يساهم الركود الاقتصادي أيضاً في الحراك الاجتماعي والمجتمعي للمطالبة بتحسين الأوضاع، وغالباً ما تتغيّر الحكومات باستمرار وتفقد الدولة استقرارها وأمنها السياسي.

4. الخاتمة:

من خلال هذه الورقة التي تناولت البحث في موضوع تكوين وتنمية المورد البشري لقطاع النقل، ودوره في تعزيز بعده الأمني في مجالاته المختلفة والمرتبطة بالأفراد وبالذولة، ظهرت بصورة واضحة أهمية هذا القطاع الحيوي والحساس في الدولة، وذلك من خلال إبراز مدى اعتماد القطاعات الأخرى على خدمات قطاع النقل بفروعه المختلفة وأنشطته المتنوّعة.

ومن جانب آخر، يبرز دور هذا القطاع في تعزيز كافة مجالات الأمن: الأمن الاجتماعي، الغذائي، الصحي، الاقتصادي، والسياسي، مما يساعد على استقرار المجتمع من جهة، ويساهم في تحقيق الرفاهية الشاملة للسكان من جهة أخرى؛ الأمر الذي يعزز الأمن القومي للدولة الجزائرية.

وفي ختام هذه الورقة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

❖ أمننة قطاع النقل: كي لا يبقى لعبة في أيدي المتعاملين والناقلين، يتصرفون فيه بطريقة عشوائية مصلحية دون أدنى مسؤولية قانونية أو أخلاقية تجاه المسافرين والركاب عموماً، لأنّ شعبة نقل المسافرين ما بين البلديات أو

بوداود محمد – بلعباس فاروق

النقل الحضري في القطاع الخاص تعرف فوضى في البرمجة والتسيير، وانعدام المسؤولية للمتعاملين والناقلين الخواص؛ مما يعرقل السير الحسن لبعض المرافق الأخرى كالصحة والشرطة وكل الوظائف التي تضمن المناوبة خلال عطلة نهاية الأسبوع والأعياد الدينية والوطنية، وبعد أوقات نهاية العمل، حيث لا يجد الموظف المكلف بالمناوبة وسيلة النقل للالتحاق بمكان العمل أو العودة منه إلى بيته بعد انتهاء مناوبته.

❖ توسيع انتشار المؤسسات العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري، وتعميمها على كل الخطوط داخل الولايات لضمان التنقل المستدام للمواطنين.

❖ التركيز على السائق المتخصص، والتكوين المستمر لمستخدمي النقل في الجانب المهني التقني والمعاملاتي والسياحي؛ لأن سائق نقل البضائع قد يفتقد إلى فن التعامل مع مستعملي النقل بصفة عامة.

❖ تعميم تأمين ممرات خاصة بسيارات الأولوية كالإسعاف والحماية المدنية، والمواكب ذات الرسمية.

5. قائمة المصادر والمراجع:

- (1) القرآن الكريم.
- (2) أحمد مصنوعة، ونصيرة بركنو. (20، 6، 2020). الأمن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 2(2)، الصفحات 69-84. تاريخ الاسترداد 14، 11، 2022، من <https://bityl.co/FkHe>.
- (3) أسياكسور. (1، 11، 2015). أهمية التكوين والتدريب داخل المؤسسات. I (3)، الصفحات 185-195. تاريخ الاسترداد 14، 11، 2022، من <https://bityl.co/GG2V>.
- (4) آسية بلخير. (15، 6، 2022). رهان الأمن الصحي في الجزائر في ظل الأزمات الممتدة: قراءة نقدية في أدوار الوكالة الوطنية للأمن الصحي. مجلة أبحاث قانونية وسياسية، 7(1)، الصفحات 153-170. تاريخ الاسترداد 14، 11، 2022، من <https://bityl.co/FjpW>.
- (5) السعيد بن يمينة. (28، 12، 2011). دور التكوين في تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، I (1)، الصفحات 30-40. تاريخ الاسترداد 14، 11، 22، من <https://bityl.co/GG26>.
- (6) السعيد بوشول، سعاد جرمون، ورياض ريمي. (02-03، 12، 2019). أهمية المراكز اللوجستية في دعم و ترقية النقل البحري دراسة حالة: الامارات العربية المتحدة. ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعادة للدول النامية. تاريخ الاسترداد 15، 11، 2022، من <https://bityl.co/GG4K>.

تكوين المورد البشري كآلية لتحقيق البعد الأمني لقطاع النقل

- 7) حميد قرومي. (20، 3، 2015). مشاريع تنمية قطاع النقل في الجزائر والمشاكل التي تواجهها. مجلة دفاتر اقتصادية، 6(1)، الصفحات 235-245. تاريخ الاسترداد 11، 11، 2022، من <https://bityl.co/GG4n>.
- 8) خليل زغدي، و وليد دراجي. (30، 5، 2021). الاستراتيجية الجديدة لتكوين مستخدمي الجماعات المحلية. المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، 5(1)، الصفحات 496-511. تاريخ الاسترداد 14، 11، 2022، من <https://bityl.co/GG7C>.
- 9) علي حبيطة. (31، 12، 2014). الأهمية الاقتصادية للنقل ودوره في التنمية الاقتصادية. *Revue d'Économie et de Statistique Appliquée*، 11(2)، الصفحات 59-84. تاريخ الاسترداد 11، 11، 2022، من <https://bityl.co/GQnY>.
- 10) فتيحة بلمهدي. (26، 8، 2020). الأمن الاجتماعي المدرسي وعلاقته بالتفاعل الصفّي لدى عينة من طلاب الثانوية. مجلة التغيير الاجتماعي، 5(1)، الصفحات 183-202. تاريخ الاسترداد 11، 11، 2022، من <https://bityl.co/FhC2>.
- 11) فضيلة ساسي. (2011). دور التكوين في تطوير الكفاءات لدى العمال في المؤسسة-دراسة ميدانية في المؤسسة الوطنية لصناعة المواد الكهرو منزلية ENIEM. مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية.
- 12) ليندة حراوية. (25، 12، 2016). التوافق مع الحياة الجامعية لدى طلاب السنة اولى جامعي: دراسة ميدانية مقارنة. مجلة الوقاية والأرغنوميا، 10(2)، الصفحات 77-84. تاريخ الاسترداد 14، 11، 2022، من <https://bityl.co/FjLM>.
- 13) محمد بوداود، و بونوار بن صائم. (11، 06، 2022). مشكلة الأمن الفكري في الجزائر. مجلة الساورت للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 8(1)، الصفحات 649-675. تاريخ الاسترداد 12، 06، 2022، من <https://bityl.co/ChdB>.
- 14) محمد بوداود، و بونوار بن صائم. (31، 12، 2022). الأمن الغذائي ودوره في استقرار الدولة والمجتمع (مقاربة إسلامية). مجلة الفكر المتوسطي، 11(2)، الصفحات 176-195. تاريخ الاسترداد 03، 01، 2023، من <https://bityl.co/GUBd>.

بوداود محمد – بلعباس فاروق

- 15) محمد خنايف. (25، 11، 2020). التدريب إحدى تحديات تنمية الموارد البشرية في الإدارات العمومية-عرض استراتيجية تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية بالجزائر: 2014-2019 والتعاون الدولي. مجلة الأبحاث الاقتصادية، 15 (2)، الصفحات 63-83. تاريخ الاسترداد 11، 11، 2022، من <https://bityl.co/GG2H>
- 16) محمد، راكان الدغمي. (1993). في الإسلام غذاء لكل فم. القاهرة: دار المعارف.
- 17) محمود حميدان قديد. (22، 4، 2019). أهمية قطاع النقل ودوره في التخطيط القومي والتنمية الشاملة - دور النقل الحضري في التنمية الاقتصادية. تاريخ الاسترداد 19، 11، 2022، من موقع المرجع الإلكتروني للمعلوماتية: <https://bityl.co/GG3f>
- 18) مدحت محمد أبو نصر. (2009). تنمية الموارد البشرية (الإصدار 1). مصر: الروابط العالمية للنشر والتوزيع.
- 19) منظمة الفاو. (1996). إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، مؤتمر القمة العالمي للأغذية (13-17/11، 1996). تاريخ الاسترداد 12، 8، 2021، من موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة <https://bit.ly/2ZDBDB2>
- 20) نجاة بزايد. (2010). التكوين واستراتيجية تسيير المهارات التسييرية لدى إطارات شركة سونطراك. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة وهران. تاريخ الاسترداد 12، 11، 2022، من <https://bityl.co/GG3n>
- 21) نور الدين حاروش. (2016). إدارة الموارد البشرية (الإصدار 2). الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع.
- 22) هشام دغموم، و عبد النور القبائلي. (5، 6، 2022). أهمية تطوير قطاع النقل في الجزائر كآلية لترقية مناخها الاستثماري. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 7 (1)، الصفحات 226-239. تاريخ الاسترداد 14، 11، 2022، من <https://bityl.co/GG4U>
- 23) وزارة الداخلية والجماعات المحلية. (3، 2021). المرافق في تنظيم عملية التكوين. الجزائر. تاريخ الاسترداد 10، 11، 2022، من موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية: <https://bityl.co/GG5Q>
- 24) وكالة الأنباء الجزائرية. (2، 11، 2017). المدرسة العليا للتجارة: ثلاث اتفاقيات تكوين لفائدة قطاع النقل البحري. تاريخ الاسترداد 20، 11، 2022، من موقع وكالة الأنباء الجزائرية: <https://bityl.co/GG7U>